

Distr.: General
25 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

منتدى الخدمات العالمي

حدث سابق لمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، بالدوحة، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

مقدمة

١- عُقد منتدى الخدمات العالمي، وهو حدث رئيسي سابق لانعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر (الدوحة، قطر)، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونظم المنتدى الأونكتاد ومنظمة طلال أبو غزالة وأمانة الكومنولث، بشراكة مع الرابطة الصينية للتجارة في الخدمات، والمنظمة الأسترالية لاجتماعات المائدة المستديرة بشأن الخدمات، ومنتدى الخدمات الأوروبي، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، والشبكة الكاربيية للتحالفات في مجال الخدمات. وافتتح المنتدى وترأسه سعادة الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث القطري. وأدى الأمين العام للأونكتاد بملاحظات استهلاكية. وجمع المنتدى عدداً كبيراً من الوزراء وصانعي السياسات الرفيعي المستوى وقيادات من قطاع الأعمال، فضلاً عن ممثلي تحالفات ورابطات صناعات الخدمات والمجتمع المدني، من مختلف أنحاء العالم. وشارك في المنتدى أيضاً ممثلون عن المنظمات الدولية المعنية والمجتمع المدني. وشملت تلك المنظمات البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للسياحة، والاتحاد الدولي للاتصالات، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة دول

أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، فضلاً عن منظمة محامون واقتصاديون دوليون لمكافحة الفقر، ومركز البحوث المتعلقة بالشركات المتعددة الأطراف، وشبكة العالم الثالث.

أولاً - أهمية الخدمات لتحقيق التنمية

٢- يؤدي قطاع الخدمات دوراً رئيسياً في توليد الدخل والنمو وخلق فرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي لجميع البلدان، لا سيما في البلدان النامية. واتفقت آراء المشاركين في المنتدى على أن هذا القطاع قد أصبح القطاع الاقتصادي الرائد وقاطرة النمو، على الصعيد العالمي، وأن منافعه تنتشر على المستويين الجزئي والكلبي. بما يحققه في الاقتصاد من آثار مضاعفة إيجابية واسعة تؤثر على آفاق النمو في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وتشكل الخدمات عماداً للاقتصاد ومدخلات أساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية. وهي أيضاً حاضنة للابتكار وتوليد المعارف ونشرها، ومحدد رئيسي لتنشيط التجارة في البضائع، والاستثمار، وسلاسل القيمة العالمية. وفي قطاع الخدمات، تمثل التجارة الوسيطة ٧٣ في المائة من مجموع التجارة في الخدمات بينما تشكل نسبة ٥٦ في المائة من مجموع التجارة في البضائع. ولا غنى عن الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية، مثل الطاقة والتعليم والصحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية الشاملة. وهذه الخصائص الأساسية لقطاع الخدمات جعلت الخدمات التي تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة عنصراً "لا بد منه" لأي بلد يرغب في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فالخدمات تمثل "المستقبل" للسكان، لا سيما الشباب والنساء.

٣- ويتجاوز نصيب قطاع الخدمات الذي بلغ مرحلة النضج في البلدان المتقدمة ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل الجبهة الجديدة للبلدان النامية حيث لا يتجاوز نصيبه ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٣٥ في المائة من اليد العاملة. وتواجه هذه البلدان تحديات تتمثل في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات. ويتيح لها القطاع فرصة لتنويع اقتصادها بدلاً من الاعتماد على السلع الأساسية. كما أن التجارة في الخدمات، التي استطاعت مقاومة الأزمة مقارنة بالتجارة في البضائع، تتيح فرصاً لوضع استراتيجيات إنمائية يقودها قطاع الخدمات، بينما تعاني البلدان النامية المعتمدة على الخدمات السريعة التأثير بالدخل مثل السياحة.

٤- ونجحت عدة بلدان نامية في جني مكاسب إنمائية كبيرة من تجارة واقتصاد الخدمات. وتستغل البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، المجالات التقليدية لمزاياها النسبية المستندة إلى وفرة اليد العاملة القادرة على المنافسة والموارد الطبيعية، مثل حركة الأشخاص الطبيعيين (الأسلوب ٤) والسياحة والبناء وخدمات الرعاية الصحية. وتتسم السياحة بأهمية خاصة لدى الاقتصادات الصغيرة والضعيفة واقتصادات البلدان الجزرية. ولا تزال هناك إمكانيات كبيرة

لمواصلة توسيع خدمات السياحة في العقود المقبلة، شريطة إيجاد الظروف الملائمة ووضع السياسات المناسبة فيما يتعلق بيئة الأعمال والبنية التحتية والتمويل والتسويق والموارد البشرية. وإلى جانب الفرص، تنشأ أيضاً تحديات في زيادة المنافع الاجتماعية والاقتصادية إلى أقصى حد والتقليل من الآثار السلبية إلى أدنى حد. وتكتسي التجارة من خلال الأسلوب ٤ والتحويلات أهمية خاصة لدى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في سياق العلاقات بين بلدان الجنوب كما في سياق العلاقات بين بلدان الشمال والجنوب. وسيكون من المهم توجيه تدفقات التحويلات نحو الاستثمار المنتج، وسيطلب ذلك الوصول إلى قطاع مالي شامل ومعقد. وقد طور مصدر البضائع النشطون قدرات في مجالي خدمات النقل والخدمات اللوجستية، مع الاعتماد بشكل متزايد على الخدمات المحلية لتأمين النمو المتوازن والشامل.

٥ - وقد أتاحت الخدمات الحديثة القائمة على المعرفة وعلى الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا، مثل الخدمات الإدارية والمهنية والتجارية، فضلاً عن الاستعانة بالمصادر الخارجية لتوريد الخدمات التجارية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لبلدان مختلفة إمكانية التغلب على حاجز المسافات والحواجز التقليدية المعقدة للتجارة. ولا غنى عن تلك الخدمات لنمو سلاسل القيمة العالمية. وأدت موجة التطورات التكنولوجية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أيضاً إيجاد أساليب تجارية جديدة وخدمات مبتكرة، كما هو الحال في مجالات الصحة والتعليم والخدمات المالية، مما يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية الشاملة، والإدماج المالي، والتخفيف من حدة الفقر. وأثبتت الصيرفة الإسلامية، التي تنمو بوتيرة سنوية مذهلة تبلغ ٢٠ في المائة وتتسم بالقدرة على مقاومة الأزمة المالية، ما لديها من إمكانيات لدعم الإدماج المالي والأنشطة الإنتاجية الحقيقية. وشدد على ضرورة تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالخدمات.

ثانياً - دور الحكومات والقطاع الخاص

٦ - رغم الفرص الهائلة التي يتيحها قطاع الخدمات، لم تكن بلدان كثيرة نامية منفعه بعد. ومن ثم فكر المشاركون في استراتيجيات لتعزيز الأثر الإنمائي لقطاعات الخدمات. وفي هذا الصدد، شدد على الدور المحوري الذي ينبغي أن تؤديه الحكومات في وضع الأطر السياسية والتنظيمية والمؤسسية الملائمة، بوسائل منها عمليات التشاور بين الجهات المعنية المتعددة. ورئي أن للمشاورات والتنسيق الداخلي بين الجهات المعنية المتعددة أهمية خاصة لأن قطاعات الخدمات تدخل في أحوال كثيرة ضمن اختصاصات وزارية متعددة. وأقر المشاركون بضرورة أن تهيئ الحكومات بيئة مواتية للخدمات، تؤدي خصوصاً إلى بناء القدرات الإنتاجية والبنية التحتية اللازمة للخدمات، فضلاً عن تيسير مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير التجارة في الخدمات. وأشار إلى أن البلدان النامية

كثيراً ما تعاني من مشاكل مستعصية شتى في مجال القدرات مثل ارتفاع تكلفة رأس المال وعدم توافره والعجز في البنية التحتية المرتبطة بالخدمات وضعف معايير الجودة.

٧- وأقرّ المشاركون أيضاً بأهمية تحسين فرص الوصول إلى السوق في تجارة الخدمات. فثمة عدة تدابير حدودية وتنظيمية متصلة بالمؤهلات والمعايير التقنية، وإقامة الأشخاص وتقلّهم، يمكن أن تشكل عقبات معقدة أمام التجارة والصفقات التجارية. وسُلم بضرورة تحرير طاقات القطاع الخاص بالكامل. وأبرزت أيضاً أهمية إيلاء الاعتبار للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكثيراً ما تعاني البلدان النامية من قيود بشرية وسياساتية ومؤسسية في التفاوض بفعالية والاستفادة من شروط أفضل لوصول متعهدي الخدمات فيها إلى الأسواق الخارجية. فالبلدان النامية، مثلاً، عجزت إلى حد كبير عن الاستفادة من الفرص الناشئة من أسواق المشتريات الحكومية. وذكرت بعض البلدان الحاجة إلى اتباع نهج حذر إزاء مسألة التحرير، لأن قطاع المشتريات الحكومية يؤدي دوراً هاماً في التنمية والقدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل. ووجهت بلدان أخرى الاهتمام إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية الجديد بشأن المشتريات الحكومية، وإلى البلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي أصبحت طرفاً في الاتفاق. وفي هذا الصدد، أُبرزت أهمية المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. ولا بد من إحراز تقدم في بناء الأطر التنظيمية وتحرير التجارة على نحو متسق، مع ضمان توافر محتوى وسرعة وتسلسل ملائمين في هذه العمليات، فضلاً عن ضمان المتطلبات الإنمائية.

ثالثاً - نهج تحرير الخدمات

٨- لقد تواصل السعي لتحرير التجارة في الخدمات على المستويات المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي، وكذلك من خلال عمليات انفرادية. وكثيراً ما يدعى أن عجز البلدان عن تحقيق "توازن كبير" هو السبب الأساسي لحالة الجمود التي أصابت جولة الدوحة، غير أنه شدد على أن البلدان النامية قد أسهمت كثيراً في المفاوضات المتعلقة بالخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وذكر أن المفاوضات المتعلقة بالخدمات يمكن أن تستمر بغض النظر عن جولة الدوحة نظراً إلى أن الولاية المتعلقة بتلك المفاوضات هي ولاية أصلية بموجب المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام. وأشار إلى نهج محدودة الأطراف إزاء المفاوضات بشأن الخدمات اقترحتها عدة بلدان للخروج من حالة الجمود. وذكر عدد من المتكلمين أن النهج المحدودة الأطراف يمكن أن تتعارض مع النهج المتعدد الأطراف والتعهد الواحد لأن النتائج لا تتحقق على نطاق متعدد الأطراف، سواء أكانت تلك النتائج في شكل اتفاق محدود الأطراف كاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية أم في شكل اتفاقات تجارية إقليمية قائمة بذاتها. وأعرب عن القلق من أن تلك الاتفاقات يمكن أن تقيد حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية لأنها قد تنطوي على التزامات أعمق وأوسع نطاقاً.

وشدد مشاركون آخرون على أن القطاع الخاص يهتم اهتماماً متزايداً بالتحديد المحدد الأطراف بين كتلة حرجة من البلدان لتوفير الفرص التجارية. وأبرز عدة مشاركين على أنه أياً كان النهج المتبع إزاء تحرير التجارة في الخدمات، ينبغي ألا يكون التحرير غاية في حد ذاته، وألا يُعتبر مرادفاً لإلغاء الضوابط التنظيمية، لأن الأهداف الحقيقية للإصلاح ينبغي أن تكون تحقيق الكفاءة والقدرة على المنافسة لتعزيز فرص العمل والتنمية بوجه عام.

٩- واتفق المشاركون عموماً على أن النهج المتعدد الأطراف إزاء تحرير التجارة في الخدمات هو النهج الأفضل في المقام الأول. وبالنظر إلى أن العملية المتعددة الأطراف يمكن أن تكون بطيئة ولا تنتج سوى مستوى محدود من التحرير والتعاون التنظيمي، ثمة ما يدعو إلى التكامل الإقليمي في قطاع الخدمات، وهذا التكامل الذي يفرض عادة إلى التزامات أقوى في مجال التحرير تضاف إلى الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. وأعرب البعض عن القلق إزاء تأثير تلك الالتزامات على تقييد حيز السياسات. وأشار إلى أن أثر الأفضليات في الخدمات في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية قد يكون محدوداً لأنه كثيراً ما يجري تجنب التدابير التمييزية القائمة على الجنسية، لأسباب تنظيمية عملية ولأن قواعد المنشأ المتحررة تحد من أثرها. وقد أولت بعض البلدان المتقدمة أهمية لالتزامات أوسع نطاقاً وأقوى في قطاع الخدمات لأن هذا القطاع يرتبط ارتباطاً عضوياً بالتجارة في البضائع والاستثمار والمنافسة. وقد شرعت بلدان نامية كثيرة في جميع المناطق في عملية تكامل إقليمي مع بلدان متقدمة ونامية على السواء، مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، والمبادرة الثلاثية في أفريقيا، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وتبين أن الأطر التعاونية فيما يتعلق بتنسيق الضوابط التنظيمية ونظام المدفوعات والاستثمار مفيدة بوجه خاص. واضطلعت تحالفات ورابطات قطاع الخدمات بدور هام في توفير إسهامات القطاع الخاص في برنامج سياسات التجارة وتحرير التجارة. وأخطر المنتدى بأن المكسيك بصدد تعزيز تحالفاته في مجال الخدمات.

رابعاً- القضايا المتعلقة بالخدمات في القرن الحادي والعشرين

١٠- أدت مداورات المنتدى إلى زيادة وضوح القضايا المتعلقة بقطاع الخدمات وبرنامج التجارة الجديد في القرن الحادي والعشرين. فقد سُلم مثلاً بأهمية إصلاح الأنظمة المالية والحاجة إلى تعزيز الإطار التنظيمي التحوطي على المستوى الكلي، فضلاً عن ضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي. وأكد عدة متكلمين أن إصلاح الأنظمة المالية ينبغي أن يهدف إلى إحياء الوظيفة الرئيسية للقطاع المالي، ألا وهي دعم الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الحقيقي. ورئي أن تحديد المخاطر المعنوية الناشئة عن التكتلات الضخمة (التي هي "أكبر من أن تترك للانهيار") ومعالجتها، والتصدي للتحيز المسائر للتقلبات الدورية في الضوابط التنظيمية كلها قضايا رئيسية. ووجه الاهتمام إلى الأثر السلبي الناجم عن المنتجات المالية الجديدة مثل

المشتقات المالية. وبالنظر إلى استمرار عملية إصلاح الأنظمة المالية، أشير إلى ضرورة اتباع نهج حذر إزاء التحرير. ورأى كثير من المشاركين أن اتفاقات التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والإقليمية قد ركزت تركيزاً مفرطاً على إلغاء الضوابط التنظيمية والقيود المفروضة على الاستقلال التنظيمي على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالخدمات المالية.

١١- وقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملية نقل الخدمات إلى الخارج في توسع سريع في سلاسل الإمداد العالمية وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. وزادت التجارة أيضاً فيما يتعلق ببعض الخدمات الأساسية/العامة التي كانت الحكومة توفرها عادة، ما أتاح فرصاً جديدة. ويشكل التعليم عنصراً رئيسياً في بناء رأس المال البشري بما في ذلك لقطاع الخدمات. فالتجارة في خدمات التعليم العالي، مثلاً، قد تطورت من خلال أساليب الإمداد المختلفة. وتؤدي التجارة في الخدمات إلى زيادة فرص العمل في قطاع الخدمات المزدهر، غير أن زيادة المنافسة قد تدفع إلى زيادة العمل غير الرسمي، في قطاع الخدمات في الغالب، ويمكن أن تؤثر سلباً على نوعية العمل. وينبغي تناول مسائل التكامل التجاري والاستثمار وتكامل سوق العمل بالتبادل لتعزيز النتائج الإيجابية في سوق العمل من خلال زيادة انفتاح التجارة في الخدمات.

خامساً - الطريق إلى الأمام

١٢- أُقرَّ بأن أهمية الخدمات ينبغي ألا تعتبر قضية مسلماً بها، وأن القطاع الخاص والدعوة والتوعية العامين عوامل رئيسية لزيادة إسهام قطاع الخدمات في النمو والتنمية. ودعا المشاركون بشدة إلى تعزيز الشبكات بين التحالفات والروابط الوطنية والإقليمية في مجال الخدمات، والنهوض بجميع أشكال الشراكة والأطر التعاونية، التي تضم القطاع الخاص وصناعات الخدمات والحكومة والباحثين والمجتمع المدني. وأبدي توافق الآراء بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى الخدمات العالمي، الذي يعتبر حصيلاً هامة للأونكتاد الثالث عشر، واتفق المشاركون على عقد اجتماعات منتظمة. وأقروا بالطابع الفريد والرائد الذي يميز المنتدى بوصفه الأول من نوعه في تاريخ التعاون الدولي فيما يتعلق بقطاع الخدمات. فلا مثيل على الصعيد العالمي لهذا المنتدى الحكومي الدولي المعني بالخدمات الذي يضم مجموعة متنوعة من الجهات المعنية.

١٣- وشهد المنتدى إطلاق التحالف العربي لصناعات الخدمات الذي صُمم واقتُرح بناء على مبادرة منظمة طلال أبو غزالة والأونكتاد. وعُرض بيان الأغراض ومشروع القانون الأساسي أثناء المنتدى وستوضع صيغتهما النهائية لاحقاً. واقتُرح أن يكون مقر التحالف في قطر. وسيكفل التحالف استمرار النمو والازدهار لشركات للخدمات العربية ذات مستوى عالمي ولقطاع خدمات محلي نشط يدعم التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وسيضم التحالف ممثلين من مختلف قطاعات الخدمات في البلدان العربية، ويعزز الشراكة والتعاون دعماً

لتنمية شركات الخدمات والاقتصاد في العالم العربي. وسيدعو إلى الارتقاء بصورة قطاعات الخدمات والتوعية بما ليتسنى للمنطقة تسخير الإمكانيات الهائلة التي تتيحها التجارة في الخدمات تسخيراً أفضل. وسيشكل اقتصاد المعرفة أحد مجالات التركيز في هذا الصدد.

سادساً - مساهمة الأونكتاد

١٤ - أثنى المشاركون على أعمال الأونكتاد الشاملة والرائدة في مجال الخدمات، مثل الأعمال المتعلقة بالبعد التنظيمي والمؤسسي لخدمات البنية التحتية واستعراضات السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات. وناشدوا الأونكتاد أن يعزز بدرجة كبيرة أعماله التحليلية والحكومية الدولية وفي مجالي بناء توافق الآراء والدعوة فيما يتعلق بالخدمات، ويعالج ما تواجهه البلدان النامية من قيود متصلة بالقدرات في بناء أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة لقطاع الخدمات وصياغة سياسات تهدف إلى بناء قدرة إنتاجية تنافسية صياغة فعالة وتيسير المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية بشأن الخدمات لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وطلب إلى الأونكتاد أيضاً أن ينهض بالشراكات والأطر التعاونية بين جهات عدة تشمل تحالفات ورابطات صناعات الخدمات. وكان المنتدى أيضاً مناسبة لإطلاق منشورين مبتكرين جديدين من منشورات الأونكتاد بشأن الخدمات والتجارة والتنمية، بتمويل من مركز بحوث التنمية الدولية (كندا)، وبشأن البعد التنظيمي والمؤسسي لخدمات البنية التحتية.